اثر القضاء والحسبة على الحياة الاقتصادية في دولة سلاجقة الروم

The Impact of the Judiciary on Economic Life in the Seljuk State of Rum

احمد لفتة جاسم العباسي

Ahmad Lafta Jasim Al-Abbasi

جامعة سامراء/ كلية التربية/ قسم التاريخ

University of Samarra / College of Education / Department of History

أ.م.د. الاء حسن احمد

جامعة سامراء/ كلية التربية/ قسم التاريخ

University of Samarra / College of Education / Department of History

الكلمات المفتاحية: الكلمات المفتاحية: القضاء، الروم، السلاجقة، الحياة الاقتصادية،

Keywords: Judiciary, Rum, Seljuks, Economic Life

الملخص

لم ينفصل النظام القضائي في دولة سلاجقة الروم عن الحياة الاقتصادية العامة، بل كان على اتصال وثيق بها، وعامل من أهم العوامل التي ساهمت في ازدهارها ونموها، وحافظت على أمنها واستقرارها، وذلك من خلال العديد من الوظائف والأدوار التي اضطلع بها القضاء والتي تتعلق بالجوانب المالية والاقتصادية والتجارية، وذلك في اطار الهيكل الإداري للدولة، وعلاقة القضاء ببقية الأجهزة المالية والرقابية، وأيضاً من خلال وظائف هيئة الحسبة، حيث ساهم القضاء بمجوعة متعددة من المهام الإشرافية والرقابية التي كان لها أثر كبير في الحياة الاقتصادية العامة في آسيا الصغر (بلاد الأناضول) خلال عصر السلاجقة الروم.

Abstract

The judicial system in the Seljuk State of Rum was not separate from the broader economic sphere; rather, it maintained a close and dynamic connection with it. The judiciary functioned as one of the most significant factors contributing to the prosperity, growth, security, and stability of economic life. This was achieved through the numerous functions and roles carried out by judicial institutions, particularly those related to financial, economic, and commercial affairs within the administrative framework of the state and its relationship with other fiscal and regulatory bodies.

Moreover, the institution of *ḥisbah* played a major supervisory and regulatory role, through which the judiciary contributed a wide range of oversight tasks that had a substantial impact on the overall economic life in Asia Minor (Anatolia) during the era of the Seljuks of Rum.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، الذي أنزل الكتاب وجعله تبيانا لكل شيء، والصلاة والسلام على الرسول الأمين وآله الطيبين وصحابته الطيبين، ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين..

وبعد..

تعد مؤسسة القضاء من المؤسسات التي ارتبطت بالمجتمعات الإنسانية منذ فجر التاريخ، باعتبارها المؤسسة المسؤولة عن حماية الحقوق وإقامة العدل، وتحقيق الأمن والاستقرار للمجتمع.

فعندما جاء الإسلام، وتأسس المجتمع الإسلامي بعد هجرة النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة المنورة، واستقراره فيها، كان النبي هو من يقضي بين الناس، ومع اتساع حدود الدولة الإسلامية حديثة النشأة، كُلّف الولاة المعينون في مختلف مراكز الدولة بالسلطة القضائية أيضًا ومع اتساع حدود الدولة الإسلامية، ازدادت الشؤون القضائية، فعيّن الخلفاء، بدافع الضرورة، قضاةً في ولايات البلاد لتولي الشؤون القضائية.

إذ وسّع الخلفاء العباسيون من صلاحيات القضاة ونطاق مسؤولياتهم، وأُعيد تنظيم النظام القضائي وخاصة في العصر العباسي، اذ ظهر منصب قاضي القضاة، وأصبح لكل إقليم وولاية ومدينة قاضياً يتولى الشؤون القضائية فيها،

واصبح هو المسؤول عن تعيين وإدارة القضاة في البلاد، في الدول الإسلامية الأخرى التي استقلت عن الدولة العباسية وعاصرتها، أو تلك التي تأسست بعدها، وفي مقدمتها دولة السلاجقة الكبار، والتي هيمنت على الدولة العباسية لعقود طويلة، الى أن تفككت وانقسمت الى خمس دويلات، منها دولة سلاجقة الروم في آسيا الصغرى، أو ما يعرف بـ (يلاد الأناضول)– تركيا حالياً.

عنيت دولة سلاجة الروم الانظمة السياسية والاجتماعية والثقافية والحضارية في منتصف القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر ميلادي وخاصة في النظام القضائي لذا اختصت الدراسه في اختيار العنوان (القضاء في دولة سلاجقة الروم ٤٧٠–٧٠٤هـ) لبيان اهمية القضاء واثرة على الحياة العامة في دولة سلاجقة الروم فعلى الرغم من تاثر سلاجقة الروم بالأنظمة الإدارية والقضائية التي كانت سائدة في الدول الإسلامية آنذاك، إلا أنها استطاعت أن تكيف تلك الأنظمة لتتناسب مع خصوصيات المجتمعات المتعددة والمتباينة التي حكمتها دولة سلاجقة الروم، حيث تألف النظام القضائي فيها من ثلاثة اختصاصات قضائية (شرعية، عرفية، وعسكرية).

المبحث الاول تعريف القضاء ودوره في الحياة العامة

تعريف القضاء لغة واصطلاحا

أولًا: القضاء في اللغةً

القضـاء في اللغة، مصـدر مشـتق من المادة (ق ض ى)، بمعنى قال وانقطع قال الله تعالى (وإذا قضـــى امرًا فإنما يقول له كن فيكون)(ســورة البقرة ،اية ١١٧). وجمعها قضـــة، وفعلها قضـــى يقضي قضاء، أي: حكم، وقال تعالى (ولولا كلمة سبقت من ربك لكان لزامًا)(سورة طه ،اية ١٢٩) فيه تقديم وتأخير، واستقضـي: صـار قاضـيًا.. وكل ما أحكم عمله أو أتم أو أختم أو أُدّي أداء أو أوجب أو أعلم أو أنفذ أو أمضي فقد قضي(ابن منظور،١٩٩٣، ٢٠٩/١١).

والقاضي في اللغة، هو: القاطع للأمور المحكم لها(ابن منظور، ٢١١/١١).

ثانيًا: القضاء اصطلاحاً

القضـاء بمعنى الحكم بين الخصـوم والمحاكمة، فيقال: اقتضـيت منه حقي، أخذته منه وقاضـيته حاكمته، وقاضيته على مالي، صـالحته عليه(المقري،١٩٩١، ٦٩٦/٢).سـمي القاضـي قاضـيًا؛ لأنه يمضـي الأحكام ويحكمها، قال القلقشـندي: "وسـمي القاضـي قاضـيًا لأنه يقال قضـى بين الخصـــمين إذا فصـــل بينهما وفرغ"(صـــبح الاعشـــى،١٩٧٨، ص١٤). ولأنه يلزم الناس الأحكام(صدر الشهيد،١٩٩٧، ١٢٦/١).

قال الكاســـاني: "والقضـــاء هو الحكم بين الناس بالحق، والحكم بما أنزل الله عز وجل"(الكاساني،١٩٩٧، ٨٣/٩). **ويعرف** القضاء بأنه: الحكم بين الناس وإلزام من له الإلزام في الوقائع الخاصة، بحكم الشرع(الغمراوي،١٩٩٩، ص٥٦٤).

وذهب ابن خلدون الى تعريف القضاء بأنه: "منصب الفصل بين الناس في الخصومات حسمًا للتداعي وقطعًا للتنازع، إلا أنه بالأحكام الشرعية المتلقاة من الكتاب والسنة"(ابن خلدون ،١٩٨٧، ٢٣٢/١).

ثانيا : النظام الاداري في دولة سلاجقة الروم

سمح النظام الإداري لدولة سلاجقة الروم بأن يكون للقضاء موقع ودور هام ومؤثر في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية، لاسيما فيما يتعلق بالجوانب التنظيمية الإشرافية والرقابية، وذلك انطلاقاً من حرص سلاطين سلاجقة الروم على الالتزام بتطبيق الشريعة الإسلامية في كافة مجالات النشاط الاقتصادي، وضمان تحقيق العدل بين كافة المتعاملين فيها، وهذا ما ساهم النظام القضائي في تحقيقه بالتعاون مع بقية الأجهزة البيروقراطية (الإدارية) في دولة سلاجقة الروم.

يأتي ديوان الاستيفاء(ابن الأثير، د.ت، ١٣٦/١-١٣٧)، في مقدمة تلك الأجهزة، وصاحبه يسمى المستوفي (Usta, 2014, s347-348)، هو المسؤول الأول عن الجوانب المالية

والاقتصادية في الدولة، وقد كان معظم من تولوا هذه الوظيفة على درجة عالية من العلم والأمانة والأخلاق، وعلى دراية كاملة بكل شؤون المال والأعمال والأراضي والاقطاعات والعقارات والحسابات (Uzunçarşılı, s124, ١٩٨٨) ، ولهذا كان يعين المستوفي من قبل السلطان نفسه، وهو في ذلك لا يقل في مكانته عن مكانة قاضي القضاة، إذ كان يحتل المرتبة الثانية بعد الوزير)(al-Bundarî, 1999, s102، وأشهرهم: شهاب الدين الكرماني، عالم مسلم من علماء الحديث في القرن الثامن الهجري، عُرف بشرحه لكتاب صحيح البخاري وبمؤلفاته في العلوم الشرعية(ابن الحجر العسقلاني ،د.ت،٤/٣١٠) نجيب الدين المستوفي، مجد الدين محمد بن الحسن الأرزنجاني، جلال الدين المستوفي، نجيب الدين السمرقندي طبيب وعالم مسلم من مدينة سمرقند، اشتهر بكتاباته في الطب وخاصة كتاب الأسباب والعلامات الذي يتحدث عن الأمراض وأعراضها(ابي اصيبعة، دار مكتبة الحياة،١/٦٤٣) نائب السلطنة والحاكم، وقاضي ديوان المملكة(مؤلف مجهول، د.ت، ١/٢٦١).

يشير ذلك الى أنه كان من بين من تولوا منصب المستوفي قضاة، وبحسب بعض الوثائق التي وصلتنا عن هذه الوظيفة، فإن المستوفي يعد أهم مسؤولي الدولة المعنين بتحقيق العدل في عموم البلاد، إذ يجب أن يكون لطيفًا مع الناس والفقراء والدراويش**(Turan, 2014, s3-7)**.

بالإضافة الى المستوفي، كانت وظيفة البرواناه من الوظائف العليا في دولة سلاجقة الروم التي ارتبطت بالجهاز القضائي وشاركته في تنظيم الحياة المالية والاقتصادية العامة، فقد كان البرواناه عضوًا في مجلس السلطنة، ويأتي في مرتبة مباشرة بعد الوزير، ونائب السلطان، والأتابك، وكان معنياً بحفظ سجلات الأراضي، وكانت له أيضاً سلطة تعيين الأراضي المتعلقة بالأراضي المملوكة (الخاصة) والإقطاعية (الإقطاع). وكان الموظفون التابعون للبرواناه يصدرون البراءات والمناشير (الصلاحيات) الخاصة بتلك الأراضي، ولهذا عرفت تلك الوثائق باسمه (برواناه)، والتي غالباً ما كانت تحرر تحت إشراف ونظر مباشر من القاضي، وكانت تحفظ في سجلات تُسمى (دفاتر الديوان العالي)، والتي لابد أنها كانت أحد سجلات المالية **(İbn Bîbî, 1996, s354, 174)**.

كما ارتبط دور القضاء في تنظيم الحياة المالية والاقتصادية في دولة سلاجقة الروم بديون الإشراف، والذي كان صاحبه يسمى المشرف وقد جاء في مختصر سلجوقنامه: "وأسند الاستيفاء للصدر المعظم جلال الدين محمود المشرف، والإشراف لظهير الدين متوح بن عبد الرحمن.." **(مؤلف مجهول، د.ت، ١/٣٧٣)**، فقد كان المشرف مختصاً بالإشراف على الشؤون المالية والإدارية للدولة، وتعد وظيفته إحدى الوظائف العليا التابعة للديوان الأعظم، وتشبه الى حد ما وظيفة وزارة المالية في العصر الحديث، كانت تؤدي وظيفة التدقيق الأعلى، وكان رئيس ديوان

الإشراف يُسمى مشرف الممالك. كما كان من صلاحيات المشرف، فرض ضرائب جديدة أو زيادة مقادير الضرائب، وتحصيلها من الجميع، دون تمييز بين القوي والضعيف**(1988, s95-97)**.

لم يقتصر عمل المشرف على وظائفه المرتبطة بديوان الإشراف فحسب، بل كان بإمكانه أيضًا الإشراف على إدارات أخرى، مثل مشرف دور الإيتام، ومشرف بيت المال، ومشرف الطغراء، ومشرف الخزينة، وفي هذا الصدد، كان المشرفون بمثابة عيون وآذان للسلطان، بما يمكّنه من تلقي الأخبار والوصول الى المعلومات المتعلقة بكل مكان في الدولة**(Merçil, 1993, s175)** .

ثانياً: أثر القضاء في الرقابة على الأنشطة الاقتصادية

من أهم الوظائف القضائية التي تدخل في نطاق اختصاص القضاء بإدارة وتنظيم الحياة الاقتصادية العامة، وظيفة المحتسب باعتباره المسؤول عما يعرف بـ هيئة الحسبة، والتي كانت تشكل وحدة إدارية تختص بالرقابة على الشؤون المالية والقضائية في الدولة، وقد أُنشئت لضمان عيش المجتمع وفقًا للقيم الأخلاقية والتعاليم والأحكام الشرعية الإسلامية، وبحسب الوثائق التي وصلتنا عن هذه الوظيفة، فإنها كانت تقتصر على الإشراف على الشؤون الاقتصادية، وضمان تطبيق القواعد الأخلاقية والإشراف عليها في الأماكن والأسواق العامة، وتأديب الفاسدين **(Turan, 2014, s34, 172-173)**.

يبرز أثر القضاء في الحياة الاقتصادية العامة في دولة سلاجقة الروم من خلال المهام والوظائف القضائية التي كانت تقوم بها هيئة الحسبة، ولكي يتضح ذلك، لابد من تسليط الضوء على العلاقة بين القضاء والحسبة.

في دولة سلاجقة الروم- وغيرها من الدول الإسلامية في العصر الوسيط- كان جهاز القضاء يشكل الإطار الإداري والتنظيمي العام لعمل المحتسب (هيئة الحسبة)، ويرجع ذلك إلى أن القاضي المسؤول الديني والشرعي الأعلى سلطة على مستوى الدولة فيما يتعلق بالحكم بين الناس وتحقيق العدل، وبفضل هذه السلطة التي تمتع بها القضاة، كانت الشؤون الدينية تُدار دائمًا من قِبل القاضي والمحتسب، مع الأخذ بعين الاعتبار أن القاضي أعلى مكانة وسلطة من المحتسب، ومخولًا بمعالجة جميع الشؤون القضائية التي تقع ضمن اختصاصه، بينما كان المحتسب مخولًا فقط بمعالجة الأمور المتعلقة بواجبات القضاة المتعلقة بالحياة الاقتصادية العامة، كفحص أدوات القياس والوزن، وفحص المخالفات في المعاملات، وتوزيع الديون في الحياة التجارية، كما كان للمحتسب أيضًا سلطة على أمور مثل علاقات الجوار ومنع السلوك غير اللائق، أي أن المحتسب كان معنياً بمعالجة القضايا المفتوحة بشكل آني في المجال العام، ولم تكن لديه سلطة النظر في القضايا المغلقة، كما كان يشمل نطاق واجباته العامة القضايا العرفية**(Kavakcı, 1975, s32-33)**.

في دولة سلاجقة الروم، ساهم المحتسب، بواجباته الدينية في الحياة الحضرية، في تقليص واجبات القضاة في المجالات العامة المفتوحة، فلم يكن القضاة يتدخلون في الشؤون العامة في الأماكن التي يُعيَّن فيها المحتسبون، ويرجع ذلك إلى أن الشؤون العامة الاقتصادية والتجارية كانت تُترك لسلطة هيئة الحسبة، ولكن تحت الإشراف والرقابة المباشرة عليها من قبل القضاء **(Yılmaz, 2004, ss49-63, s58).**

كان القضاة معنيون بالرقابة على المسائل المتعلقة بتجهيز الطرق والمساج والمدارس، وتكايا الدراويش، والمقابر، والرقابة على المؤسسات الدينية والاجتماعية وتوثيق العقود والأنشطة التجارية والممتلكات المفقودة والأعمال الخيرية، وخلال هذه الفترة، تفاعل القضاة مع مختلف الأطراف في الحياة الاقتصادية والحضرية العامة، في حين كان المحتسب هو المسؤول عن الإشراف على الحياة التجارية والاجتماعية، تابعًا في ذلك للقاضي، وهو ما كان معمولاً به في دولة سلاجقة الروم، وبالرغم من أن قاضي القضاة هو المسؤول عن تعيين جميع القضاة في المدن والولايات، إلا أنه لا توجد أي معلومات عما إذا كان يتمتع بسلطة تعيين المحتسبين، لكن، واستنادًا إلى اتساع السلطة التي تمتع بها قاضي القضاة، يمكن القول إنهم كانوا متفوقين على المحتسبين، وعلى الرغم من عدم مسؤوليتهم المباشرة عن تعييناتهم، إلا أنهم أثروا في اختيارهم**-(Kara, 2006, s639 .641, 646-647)**

من المحتمل أن تعيين المحتسب كان من سلطات السلطان نفسه، أو حاكم الولاية، وبعد تعيين المحتسبين، كان على السلطان مراقبة هؤلاء المحتسبين، فقد عين المحتسب نجم الدين أبو بكر في قونية بموجب عهد سلطاني، وصف فيه بأنه قاضي ديوان السلطان، ومحتسب المملكة، بالإضافة إلى ذلك، جاء في وثيقة تعيين المحتسب وجوب اعتراف جميع موظفي الدولة بالمحتسب، وعدم تدخلهم في الأمور التي تقع ضمن نطاق واجباته، وأن المحتسب هو السلطة الوحيدة في شؤونه الخاصة؛ كما تشير بعض الوثائق الى محتسب كان يُدعى فخر الدين يونس بن حسن، فخر الدين بن يونس عالم مسلم من مدينة الموصل، برع في الرياضيات والفلك والفقه، وكان من كبار العلماء في القرن السابع الهجري. (ابن العماد الحنبلي، دار ابن كثير ،٤٧٧/٧) شغل منصب المحتسب في قونية في عهد قلج أرسلان، هو أحد سلاطين السلاجقة في دولة سلاجقة الروم في الأناضول (تركيا حالياً). عاش في القرن الحادي عشر الميلادي. (ابن الاثير،١٩٩٧/٤٥٥) وقد كان تاجراً، ولا تشير المصادر الى ما إذا كان قد عين في هذا المنصب أثناء عمله في التجارة أم لا، ومنهم أيضاً محتسب يدعى أبا سعيد بن إلياس، وقد كان مسؤولًا عن مهام عسكرية قبل ذلك **.(Turan, 2014, s35, 37)**

بيد أن ذلك لا يعني أنه كان يتم تعيين أشخاص عاديين لوظيفة المحتسب، بل على العكس من ذلك، فعند اختيار وتعيين المحتسب في دولة سلاجقة الروم، كان لابد أن يتمتع المرشح لهذا المنصب بمجموعة من الخصائص والشروط التي تؤهله للقيام بوظيفة الحسبة، وهي الشروط التي لا تختلف كثيراً عن شروط من يتولى منصب القضاء: الإسلام، الذكورة، العدالة، العلم، ولا يقتصر العلم على العلوم الشرعية فحسب، بل ويجب أن يكون عالماً وذو خبرة ودراية بشؤون الأسواق، والأوزان والمقاييس، والعملات، وبالحيل التي يستخدمها التجار وأصحاب الدكاكين في الأسواق والبازارات حتى يتمكن من تمييزها عند حدوثها ويمنع الناس من الوقوع ضحية لها **(Kavakcı, 1975, s28).**

كان للمحتسب مكانة مرموقة في دولة سلاجقة الروم، إذ انخرط المحتسبون بشكل مباشر في الحياة الحضرية خلال تلك الفترة. شملت واجباتهم إجراء جميع أنواع التفتيش المتعلقة بالأسواق والبازارات في المدن، وقد صُنف هؤلاء المحتسبون، الذين خدموا في دولة سلاجقة الروم، كموظفين عرفيين وعلماء، حسب نطاق واجباتهم، ويرجع ذلك إلى إدراجهم ضمن فئة العلماء لأن واجبات المحتسب شملت الأمور الدينية والشرعية، وينبع واجب المحتسب العرفي من قيامه بتفتيش الأسواق والبازارات، وهي مجال مسؤوليته الرئيسي، في إطار المجالس العرفية، وديوان قضاء المظالم. وفي عاصمة دولة سلاجقة الروم، كان مقر هيئة الحسبة يقع بالقرب من البازارات والأسواق، ولم يُمكّن موقع هذه المباني قرب البازارات والأسواق المحتسبين لأجل أن يكون الإشراف عليها أمر متيسراً فحسب، بل ومن أجل أن يتيح للجمهور والتجار أيضاً إمكانية تقديم شكاوى بسهولة إلى المحتسب في حال الظلم في أمور مثل الأسواق والتجارة**(Baykara, 2002, s323-378, s75, 77).**

لم يقتصر تعيين المحتسب على العاصمة قونية فحسب، بل كان لكل مدينة من مدن دولة سلاجقة الروم محتسب خاص بها، وخاصة مدينة سيواس التي كانت خلال ذلك العصر تعد مركزاً تجارياً مهم، وقد شهدت ازدهاراً اقتصادياً كبيراً، ولهذا عُيّن المحتسبون فيها للإشراف على البازارات والأسواق؛ ففي عهد السلطان عز الدين كيكاوس الأول، عيّن صلاح الدين رشيد محتسبًا لسيواس وكان يعمل مشرفًا قضائياً على البازارات والأسواق، وقد أدت التطورات الاقتصادية في سيواس بعد القرن الثاني عشر إلى ازدياد أهمية المحتسبين، كما تم تعيين المحتسبين في مدينة قيصرية، كإحدى المدن المهمة في تلك الفترة، إذ قُسِّمت أسواق قيصري حسب المهن، فكان لكل مهنة منطقة خاصة بها كانت تضم أسواقًا، وكان مقر المحتسب يقع داخل هذه الأسواق **(Demir, 2005, s126).**

ازدادت أهمية ومكانة المحتسب في دولة سلاجقة الروم، إذ تشير بعض المصادر الى أنه كان يعد من أعيان المدينة، وكبرائها، وكان ممن يجتمع لانتخاب رئيس مجلس المدينة **(Eflaki, 1966, s262)**.

يدل على تلك المكانة، نقش كتب على مدخل مسجد في أكشهير، هي مدينة تاريخية تقع في وسط تركيا ضمن ولاية قونية في منطقة الأناضول. تعد من المدن القديمة التي كان لها دور مهم في التاريخ الإسلامي والتركي، ومرت عليها حضارات متعددة عبر العصور(ابو الفداء،دار صادر،ص٣٨٣) في عهد السلطان كيقباد بن كيخسرو، جاء فيه: "أمر ببناء هذا المسجد المبارك المحتسب عبد الله، زاده أمين الدين حاجي حسن، عبد الله الضعيف المحتاج إلى رحمته، في عهد السلطان العظيم كيقباد بن كيخسرو، حجة أمير المؤمنين، وأبو الفتح، والقائد الأعلى للدين والدنيا، في مطلع شهر جامع الله تعالى عام ٦٢٤هـ رحمه الله. هذا من عمل مسعود زاده أحمد"، وهذا ما يؤكد على أن المحتسبين كانوا منتشرين في كل مدينة تقريبًا في من بلاد الأناضول **(Eminoğlu, 1998, s124)**.

من الأمثلة الأخرى التي تدل على أهمية المحتسب في البنية الاجتماعية والاقتصادية لدولة سلاجقة الروم، محتسب في مدينة قيرشهر تشير إليه المصادر، وكان يُدعى المحتسب أسد (Esed)، وقد سُمي حيٌّ باسمه لاحقاً**(Akşit, 2014, ss67-88, s77-78)**.

تشير المعلومات المتوفرة عن المحتسب نجم الدين أبو بكر، الذي عُيّن في قونية الى أنه كان يُلقب بـ (ملك المحتسبين)، كما كان هناك محتسب آخر يُدعى أولوك يخشاي بك، وكان يُلقب بـ (سيد المحتسبين، رئيس الوكلاء). ومن هنا، يمكن القول أنه في دولة سلاجقة الأناضول، كان لبعض المحتسبين سلطة أوسع من غيرهم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن لقب (ملك المحتسبين) كان يُطلق على المحتسب المُعيّن في عاصمة الدولة، تماما كقاضي القضاة في قونية **(Baykara, 2002, s179)**.

انتظمت واجبات المحتسب في دولة سلاجقة الروم، في ثلاث فئات رئيسية، تتمثل بكل مما يلي:

١. الإشراف والرقابة على الأسواق والطرق:

تعد هذه الفئة من أهم واجبات المحتسب، وغالباً ما كانت تنص عليها وثائق التعيين، والتي جاء في احداها: أن يقوم المحتسب بتقييد الوصول إلى الأسواق، ومراقبة سلوك من في حاشيته، بمن فيهم البائعون والزبائن، ومنع الظلم والانحراف أثناء المعاملات، واحترام الحرفيين والمسوقين، وتعيين وكلاء سوق موثوق بهم، والالتزام بشروط الاحتراز.. وأن المحتسب هو السلطة الوحيدة في

الأسواق التي عُيّن فيها، وعلى المسؤولين الحكوميين الآخرين ومجتمع السوق، إدراكًا منهم لذلك، طاعته(**Baykara, 2002, s35**) .

٢. الإشراف والرقابة على الأنشطة التجارية

لم يقتصر دور المحتسبين على تصميم البازارات والأسواق فحسب، بل امتد إلى تفتيش ومراقبة كل فئة مهنية داخلها، وبصفتهم السلطة الأقدر في النظام الإداري المحلي لدولة سلاجقة الروم، كان المحتسبون مسؤولين عن تحديد أسعار جميع المنتجات المباعة في البازارات والأسواق، وضمان التزام التجار بها. كما كان للمحتسب سلطة معاقبة المحتكرين الذين يحتكرون السلع الأساسية التي يحتاجها الناس ويتسببون في ارتفاع أسعارها، وكذلك التجار الذين يخدعون الناس ببيع سلع رديئة الجودة للتجار (**Yücel, 1995, ss279-380**) .

ومن أهم واجبات المحتسب أيضاً، الإشراف والرقابة على الأسعار والمقاييس والعيارات والعملات، ومكافحة الغش والاحتيال والاحتكار وزيادة الأسعار، والتحقق من مطابقة أوزان المعايير والمقاييس، وتزييف العملات من قبل الصيارفة وغيرهم، ومعاقبة المخالفين(**Turan, 2014, s34, 172-173**)؛ وفي وثيقة تعيين المحتسب (أولوغ ياهشي بك)، الذي عيّنه السلطان، أن المحتسب كان مسؤولاً عن منتجات الأسواق، إذ نصت الوثيقة على أن يتولى أثناء توزيع مهام توزيع المدينة، إجراء جميع أنواع القياسات، وإكمال الأرشين، وضمان تساوي المكاييل، والحرص على استقرار الأسعار، وضمان راحة تجار السوق، والعمل على تأديب المخالفين، وجمع رسوم المرور، ما يعني أنه كان مسؤولاً عن الإشراف والرقابة على جميع الفئات المهنية في الأسواق والبازارات وتنظيمها، وقد شمل ذلك: الخبازين، والجزارين، والصيادين، والمحلات التجارية التي تبيع المواد الغذائية الأساسية، والنساجين، والخياطين، وتجار القطن، والغزّالين، وصانعي الأحذية، والصيارفة، والصاغة، والحدادين، وجميع التجار المماثلين الذين ينتمون إلى نفس المهنة (**Turan, 2014, s179-180**).

٣. الواجبات الدينية والأخلاقية للمحتسب

بالإضافة الى الواجبات السابقة، كان المحتسب يقوم بمجموعة من الواجبات الدينية، التي لم تكن تقتصر على العامة والتجار فحسب، بل كانت تشمل ممارسة سلطته على جميع الإداريين والمسؤولين في المدينة التي عُيّن فيها، ولهذا كان يتم الحرص على أن يكون المحتسب ذو شخصية قوية وحازمة، وذو نفوذ عال، ليتمكن من أداء واجباته الدينية والأخلاقية، والتي شملت المهام التالية(**Kallek, 2006, ss387-389**) :

١. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
٢. تشجيع أفراد المجتمع على إنشاء المؤسسات الخيرية.
٣. منع دخول النساء إلى الأماكن التي يتواجد فيها الرجال.
٤. منع إساءة معاملة الأطفال في المدارس والمؤسسات التعليمية.
٥. منع إساءة معاملة الحيوانات وتحميلها فوق طاقتها.
٦. منع العادات السيئة (مثل الكحول والقمار، إلخ).

كما راقب المحتسب في دولة سلاجقة الروم، مدى التزام الناس بتطبيق الشريعة الإسلامية في المجال العام الذي يدخل ضمن سلطته، بما في ذلك من أفطروا في رمضان، والنساء اللاتي تزوجن قبل انتهاء فترة عدتهنّ، ومن عزفوا على الآلات الموسيقية، ومن مارسوا أعمالاً غير قانونية، ومن كان يمارس الألعاب المخالفة للشريعة الإسلامية. كما راقب المحتسب أموراً مثل ضرب المعلمين للطلاب في المؤسسات التعليمية، ومعاقبة من لم يمتثل **(Kayaoğlu, 1985, s.43-44)**. إضافة الى ذلك، كان المحتسب مسؤولاً عن تفتيش غير المسلمين في المدن التي يتواجدون فيها، التأكد من ارتداء أهل الكتاب ملابس وأحزمة مميزة لتعريف أنفسهم أثناء عمليات التفتيش في الأسواق والبازارات**(Yılmaz, 2004, s60)** .

أما في القضايا التجارية أو المالية أو الاقتصادية التي كان أحد أطرافها من رجال الدولة، والذي لا يستطيع المحتسب ردعه أو محاسبته، فقد كان المحتسب يرفع قضيته الى ديوان المظالم، ليقوم أمير العدل بإنصاف المظلوم فيها، وخاصة في القضايا العرفية، أما إذا كانت القضية ذات بعد شرعي، فإنها تحال الى القاضي الشرعي أو الى قاضي القضاة، فقد كان أمير العدل في دولة سلاجقة الروم ينظر في قضايا إساءة استعمال السلطة من قبل الموظفين، وجرائم قمع الشعب، واستعمال القوة والعنف ضدهم، ويحقق مع المتهمين، ومن ثبتت إدانته، حكم عليه بالعقوبة المناسبة، وقد يعزله من وظيفته، ويعين في مكانه موظف آخر يعامل الناس بالعدل والرحمة **(Turan, 2014, s138, 143)**.

كما كان أمير العدل يستمع إلى القضايا التي تتعلق باستخدام القوة من قبل موظفي الضرائب أثناء تحصيل الضرائب وقمعهم للشعب، فإذا قام جامع الضرائب بتحصيل ضريبة أكثر من المستحقة، أو قام بتحصيل الضريبة قبل استحقاقها، وأخطأ في حق العامة أثناء تحصيل الضريبة، فهو مذنب. فإذا تم تحصيل ضرائب أكثر من اللازم، كان يتم سداد الفائض من الخزانة، وإذا اختلس موظف الضرائب الفائض، يتم تحصيل الفائض من الموظف ومعاقبته، وطرده من الوظيفة**(Aykaç, s62)**، كما كان يقوم أيضاً بفحص سجلات ممتلكات الدولة وأصولها عند الضرورة، والتحقق من سلامة التصرفات في الإيرادات والنفقات والسجلات والحسابات في الدواوين

المالية، والكشف عن الانحرافات ومحاسبة الموظفين الفاسدين، ومعاقبتهم، والنظر في القضايا التي تنشأ بسبب تأخر أو عدم اكتمال دفع المؤن والرواتب للموظفين المدنيين والجنود الذين يحصلون على مساعدات الطعام والشراب ورواتب من الخزانة، ومحاكمة الموظفين المقصرين أو المتلاعبين**(Aykaç, s62)** .

يتبين مما تقدم، أن القضاء كان له أثر فاعل في تنظيم كافة جوانب وشؤون الحياة الاقتصادية العامة في دولة سلاجقة الروم، من خلال توثيق الملكيات الخاصة للأراضي الزراعية والعقارات، وتنظيم عقود النشاط الزراعي والتجاري، وحماية الأراضي الوقفية، ومعالجة قضايا الموارد المالية، والإشراف على الضرائب والجوانب المالية المتعلقة بالحقوق العامة والخاصة.

كما تبين أيضاً، أن القضاء كان عاملاً مؤثراً في إدارة وتنظيم العلاقات والأنشطة الاقتصادية والتجارية، وإدارة ومراقبة الأسواق والبازارات من خلال نظام الحسبة، وتنظيم الشراكات التجارية، وتسهيل حركة التجارة الداخلية والخارجية، ومراقبة الأسعار، ومكافحة الاحتكار والغش والاحتيال في كافة النشاطات الاقتصادية، وحل النزاعات بين الفئات والشرائح والتنظيمات المهنية والحرفية المختلفة.

المبحث الثاني

النظام الاقتصادي في دولة سلاجقة الروم

قبل دخول السلاجقة الى آسيا الصغرى، كانت هذه المنطقة من أغنى الولايات التابعة للإمبراطورية البيزنطية، والتي كانت تمدها بالكثير من المنتجات والسلع، ناهيك عن أهميتها التجارية بحكم موقعها الجغرافي الواصل بين الشرق والغرب، ولهذا كانت تعتبر منطقة استراتيجية لبيزنطة(**هسي، ١٩٨٤م، ١٧٣**)، ومن أهم أسباب تمكن السلاجقة من السيطرة على آسيا الصغرى، التدهور الاقتصادي الشديد الذي آلت إليه، بسبب السياسات الاقتصادية الجائرة التي كانت تتبعها الإدارة البيزنطية هناك ، كان النظام الاقطاعي (نظام الاقطاعي: يعني بإدارة شؤن الإقطاعات الزراعية والنظر فيها (القلقشندي، د.ت، ٤٣٠/٣) قد سيطر على كل الأراضي، حيث كان الاقطاعييون يملكون الضياع الكبيرة، يشغلون الوظائف العسكرية والمدنية العليا، مما أدى إلى زوال الملكيات الصغيرة وخضوع أصحابها إلى طبقة كبار الملاك الأرستقراطيين(**طرخان، ١٩٦٨م، ١-٥**).

أدى قيام دولة سلاجقة الروم الى احداث تغيير جذري في النظام الاقتصادي في آسيا الصغرى، نظراً لحرص السلاطين السلاجقة على تطبيق المبادئ الإسلامية، والحصول على الأموال من مصادرها الشرعية، وفي مقدمتها الزكاة والجزية والفيئ (الفيئ : وهو كل ما اخذه المسلمون من اموال اهل الشرك من غير قتال .(ابن الاثير د.ت، ٢٨٨/٤) والغنائم، إلا أن المصدر الأهم كان يتمثل بأموال الخراج(**كوبريلي، د.ت، ٨٩**)، إذ تم اخضاع الأراضي التي تركها الاقطاعيين البيزنطيين لنظام الأراضي (الميري) (الميري : وهي الاراضي التي لايمتلكها الافراد ملكية خاصه بل هي ملك للدولة او السلطان ويستفيد منها الفرد مقابل دفع ضرائب معينه .(ابن بطوطه،د.ت، ١٩٩/٢)، ويراد به الأراضي المملوكة للدولة، والتي يتولى العمل فيها أشخاص مختارون مقابل أن يدفعوا الخراج(**Turan, 2014, s135-136**)، وقد سمح ذلك، بإعادة توطين الأتراك والروم في تلك الأراضي، وتطبيق النظم الإسلامية عليها، الأمر نفسه الذي أدى في النهاية إلى تتريك بلاد الأناضول.

تشير بعض المصادر التاريخية الى ما بلغت إليه دولة سلاجقة الروم من الثراء والرخاء الذي انعكس على الحياة الاقتصادية لجميع فئات المجتمع وشرائحه، ومن أسباب ذلك، ما أشار إليه العمري (ت: ٧٤٩/١٣٥٠م) من رخص الأسعار في تلك البلاد آنذاك، حيث قال: "والأسعار كلها بالروم رخيصة لأسباب منها قلة المكوس (المكوس، وهي الضريبة التي كانت توخذ من التجار و الباعه في الاسواق .(ابن خلدون، د.ت، ١٢٩/٣) وكثرة المراعي المباحة، واتساع سبب التجارة"(**القرشي، ٢٠٠٢م، ٣١٠/٣**).

كما حرص سلاطين سلاجقة الروم على تطبيق نظام الأوقاف في البلاد التي حكموها، إذ كانت الأوقاف موطن رعاية واهتمام كبيرين من قبلهم، فبنوا المدارس والمساجد والمنشآت الخيرية، والخانات والزوايا، والحانوتات، والنزل، وأوقفوا لأجلها الكثير من الأراضي والقرى والأعمال التجارية، وأجروا على الموطفين فيها سعايات ورواتب سخية(كوبريلي، د.ت، ٩٠).

تكشف المصادر التاريخية أن الأوقاف في دولة سلاجقة الروم كانت كبيرة للغاية، الى الحد الذي دفع السلطان عز الدين كيكاوس بن كيخسرو (كيكاوس الثاني) (٦٤٤-٦٧٨هـ/١٢٤٦-١٢٧٩م) الى إنشاء ديوان خاص ومستقل لإدراتها(مؤلف مجهول، د.ت، ٢٤٨/١)، ومنذ ذلك الحين أصبحت إدارة المؤسسات الدينية (الأوقاف) تخضع لإدارة مستقلة **(İbn Bîbî, 1996,, s121)**، بحيث شكلت في مجموعها هيئات اجتماعية لعبت دورا كبيرا في تحسين أوضاع المجتمع.

ركز النظام الاقتصادي لدولة سلاجقة الروم على المجالات الرئيسية الثلاثة للثروة:

اولا: الزراعة والرعي

فقد اهتموا بالثروة الحيوانية والزراعة وأولوها عناية كبيرة، فكانت آسيا الصغرى تنتج الكثير من المحاصيل الزراعية كالقمح والعدس والقطن، والفواكه وغيرها من المنتجات والغلال التجارية، كما شهدت الثروة الحيوانية في عصرهم نمواً كبيراً. قال العمري: "وهذه البلاد بل الروم جميعه فيه من أنواع الفواكه. كلها إلا الحوامض كالليمون والنارنج وما لا يوجد في الصرود كالرطب والموز، وقد يوجد ما قل من الحوامض في بعضها مما هو على ساحل البحر، وأما الدواب والسوائم هي(الاغنام و الابقار والخيول) فأكثر من أن يقع عليها إحصاء أو حساب من الخيل والغنم والبقر، وأعظمها عددا وأنماها ولدا الغنم، فإنها تبسط فرش الأرض منها المعز الموغر ذوات الأوبار المضاهية لأنغم الحرير، وغالب قنية أهل الشام وديار بكر والعراق وديار العجم، وذبائحهم مما يفضل عنها، ويجلب إليها منها، وهي أطيب أغنام البلاد لحما، وأشهى شحما، وبها العسل المضاهي للثلج بياضا، والسكر في اللذاذة طعما، لا حدة فيه ولا إفراط حلاوة توقف الأكل"**(القرشي، ٢٠٠٢م، ٣٠٩/٣-٣١٠)**.

ثانيا: الصناعات والحرف

فقد انتعشت في آسيا الصغرى صناعة النسيج والملابس في عصر سلاجقة الروم، واشتهرت بإنتاج الأقمشة والمنسوجات الجميلة والعالية الجودة، وكانت من أهم المراكز العالمية في هذه الصناعة، إذ اشتهرت بإنتاج الحرير **(حسن، د..، ٣٧٥-٣٧٦)** وكانت أجود أنواع الأقمشة تنسج في معامل كبيرة في العاصمة قونية، كما كانت هناك دار طراز خاصة في قصر السلطان فيها، كانت تنسج فيها الأقمشة الفاخرة **(مرزوق، د.ت، ١٠٣)**، وقد كان لوفرة المواد الخام دوراً بالغاً

في ازدهار هذه الصناعة، خاصة الصوف الذي كان يتوافر فيها بسبب كثرة المواشي والأغنام الموجودة في تلك البلاد(Turan, 2014, s134) .

ثالثا :التجارة

كانت التجارة هي النشاط الاقتصادي الأبرز في دولة سلاجقة الروم كان هو التجارة؛ فقد لعب السلاطين السلاجقة الروم والأمراء والشرائح الثرية في المدن دوراً كبيراً في تطوير التجارة، وكان حجم التجارة كبيرا لدرجة أن التجار كانوا يسافرون باستمرار ذهابا وإيابا من العاصمة قونية إلى إسطنبول(Turan, 2014, s134) .

أنشأ سلاطين دولة السلاجقة الروم شبكة ضخمة من الطرق التجارية على المحورين الشمالي(بلاد فارس و ارمينيا وبلاد ماء وراء النهر) اما المحور والجنوبي(بلاد الاناضول و بلاد الشام ومصر) والشرقي والغربي؛ التي وصلتنا عن تلك الفترة، فحتى سنة ٥٢٧هـ/١١٣٣م كان هناك طريق تجاري بين إسطنبول وقونية وتبريز، إلا أن التجار الذين كانوا يسافرون على هذا الطريق، كانوا يتضررون كثيراً فيه بسبب الأحوال الجوية القاسية(Turan, 2014, s356) . وبفضل السياسات الاقتصادية والتجارية القوية التي اتبعها سلاجقة الروم، توسعت تجارتهم في البحر المتوسط بشكل كبير، وهو ما فتح المجال للتجار من كل البلاد الأوروبية الى التجارة في آسيا الصغرى، وهو ما تدل عليه العديد من المراسلات والوثائق التجارية التي تعود الى تلك الفترة، الأمر الذي ضاعف من حجم الموارد المالية التي تعود على الدولة من الضرائب (Turan, 2014, s135-137).

فضلا عن ذلك حرص سلاجقة الروم على تأمين التجارة وتهيئة المناخات والوسائل المناسبة لازدهارها، فقاموا ببناء المجمعات والخانات والأسواق، والتي كانت آمنة للغاية ولديها القدرة على تلبية كل احتياجات التجار، وضمان أمنهم وسلامة بضائعهم، وكانت هناك مهاجع وحمامات وغرف قهوة ومناطق رعاية الحيوانات ومستودعات ومستشفيات، وغير ذلك (Cahen, 1979, s167).

الخاتمة

١-شكل القضاء عاملاً جوهرياً من عوامل تشكيل بنية الدولة وهويتها الدينية والمذهبية لدى سلاجقة الروم على المستويين السياسي والإداري، فالقاضي هو ممثل السلطان في الحكم بين الناس وإقامة العدل.

٢- احتل النظام القضائي مرتبة عالية في هيكل دولة سلاجقة الروم، كما كان يشكل ركناً أساسياً من أركانها السياسية، وعاملاً محورياً من عوامل ثباتها واستقرارها سياسياً وادارياً، ولأن القضاء كان يمثل الحلقة الوسيطة التي تربط السلطان بالمجتمع، فقد ساهم النظام القضائي في تثبيت وترسيخ الهوية السياسية للدولة، والتي تشكلت من عدة ملامح رئيسية، تمثلت بكل من الهوية القومية للأسرة السلجوقية الحاكمة (الهوية التركية)، بالإضافة الى الهوية الدينية والمذهبية للدولة (الهوية الإسلامية- السنية)، والتي شكلت جزءً لا يتجزأ من هوية الدولة السياسية، فكان ترسيخ الهوية الدينية والمذهبية والأسرية للدولة واحداً من أهم الآثار السياسية للقضاء في دولة سلاجقة الروم.

٣-كان القضاة في دولة سلاجقة الروم يمثلون رمزاً من رموز هيبة الدولة وقوتها، ليس على مستوى الداخل فحسب، بل وعلى مستوى العلاقات السياسية بين دولة سلاجقة الروم والدول الأخرى.

٤-برز أثر القضاء في دولة سلاجقة الروم على الحياة السياسية، من حيث ساهم في تشكيل البنية السياسية للدولة، تعزيز هياكلها الإدارية، من خلال إضفاء الشرعية على من يجلس على عرش السلطنة، حيث كانت البيعة للسلطان تقتضي إقرار قاضي القضاة بها، إضافة الى إضفاء الشرعية على قرارات السلاطين، كما كانوا مقربين جداً من السلاطين، ويقدمون لهم المشورة والنصح في أدق القضايا السياسية، ويصحبونهم في أسفارهم وحروبهم، وكان لهم حضور دائم في مجالسهم، ويشاركون بصفة رسمية في كافة المراسيم والفعاليات السلطانية العليا.

المصادر

١. ابن الأثير، علي بن محمد بن عبد الكريم. (١٩٩٧). الكامل في التاريخ. بيروت: دار الكتب العلمية.
٢. ابن بطوطة، محمد بن عبد الله. (د.ت). تحفة الأنظار في غرائب الأمصار.
٣. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. (د.ت). المقدمة.
٤. آصلاناپا، اوقطاي. (١٩٨٧). فنون الترك وعمائرهم (ترجمة: أحمد عيسى). إسطنبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية.
٥. حسن، زكي محمد. (د.ت). فنون الإسلام. بيروت: دار الرائد العربي.
٦. القرشي أحمد بن يحيى بن فضل الله العدوي. (٢٠٠٢). مسالك الأبصار في ممالك الأمصار. أبو ظبي: المجمع الثقافي.
٧. القلقشندي، أحمد بن علي. (د.ت). صبح الأعشى. القاهرة.
٨. كوبريلي، فؤاد. (د.ت). قيام الدولة العثمانية.
٩. مرزوق. (د.ت). الفنون الزخرفية الإسلامية في العصر العثماني.
١٠. المغربي، (د.ت). آسيا الصغرى في العصور الوسطى.
١١. مؤلف مجهول. (د.ت). أخبار سلاجقة الروم = مختصر سلجوقنامه.
١٢. هسي،. (١٩٨٤). العالم البيزنطي (ترجمة وتحقيق: رأفت عبد الحميد). القاهرة: دار
a. المعارف
١٣. ١٣.صبح الاعشى ،
١٤. ١٤ ابن منظور ،جمتا الدين محمد،(١٩٩٣) لسان العرب ،دار صادر
١٥. المقري ،احمد بن زكي ،(١٩٢١)المصباح المنير،

16. Akşit ،Ahmet. (2014). Selçuklular devrinde kent iskânı ve mahalleler. *Çankırı Karatekin Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi*, (5.1).
17. al-Bundarî،. (1999). *Zubdat al-Nusra va Nuhbat al'Usra* (ترجمة: ıvameddîn Burslan). أنقرة: Türk Tarih Kurumu.
18. Aykaç ،(د.ت). *Abbasi Devleti'nin İlk Dönemi İdarî Teşkilatında Dîvânlar*.

19. Baykara ،Tuncer. (2002). Türkiye Selçuklu döneminde toplum ve ekonomi. *Türkler Ansiklopedisi*, (7). أنقرة: Yeni Türkiye Yayınları.
20. Cahen, Claude. (1979). *Osmanlılardan önce Anadoluda Türkler* (ترجمة: Y. Moran). İstanbul: E Yayınları.
21. Demir ،Mustafa. (2005). *Türkiye Selçukluları Beylikler Devrinde Sivas Şehri*. Sakarya: Sakarya Kitapevi.
22. Eflaki ،Ahmet. (1966). *Âriflerin Menkıbeleri* (ترجمة: Tahsin Yazıcı). İstanbul: Milli Eğitim Basımevi.
23. Eminoğlu ،Mehmet. (1998). *Konya Ticaret Teşkilatı Dünü ve Bugünü*. Konya: Konya Ticaret Odası Kültür ve Eğitim Yayınları.
24. İbn Bîbî. (1996). *El-Evâmirü'l-Ala'iye fi'l-Umuri'l-Ala'iye (Selçuk Name)*: Mürsel Öztürk).: Kültür Bakanlığı Yayınları.
25. Kallek ،Cengiz. (2006). Narh maddesi. *TDV İslâm Ansiklopedisi*, (32).
26. Kayaoğlu ،İsmet. (1985). *İslâm Kurumları Tarihi*. أنقرة: Ankara Üniversitesi Basımevi.
27. Merçil ،Erdoğan. (1993). *Müslüman-Türk Devletleri Tarihi*. Ankara: Türk Tarih Kurumu.
28. Turan, Osman. (2014). *Türkiye Selçukluları Hakkında Resmî Vesîkalar: Metin, Tercüme ve Araştırmalar*. Ankara: Türk Tarih Kurumu Basımevi.
29. Usta, Aydın. (2013). *Türklerin İslamlaşma Serüveni: Sâmânîler*. İstanbul: Yeditepe Yayınevi.
30. Uzunçarşılı, İsmail Hakkı. (1988). *Osmanlı Devleti Teşkilâtına Medhal*. Ankara: Türk Tarih Kurumu Yayınları.
31. Yılmaz ،Metin. (2004). İslâm tarihinin ilk dört asrında kurumsal iş birliğine bir örnek: Muhtesib-polis dayanışması. *Marife Bilimsel Birikim Dergisi*, (1).
32. Yücel ،Yaşar. (1995). *Türkiye Tarihi Fetretten Osmanlıya Kadar (1018–1030)* (1). أنقرة: Türk Tarih Kurumu Basımevi.

References

1. Ibn al-Athir, Ali ibn Muhammad ibn Abd al-Karim. (1997). *Al-Kamil fi al-Tarikh*. Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya.
2. Ibn Battuta, Muhammad ibn Abd Allah. (n.d.). *Tuhfat al-Anzar fi Ghara’ib al-Amsar*.
3. Ibn Khaldun, Abd al-Rahman ibn Muhammad. (n.d.). *Al-Muqaddima*.
4. Aslanapa, Oktay. (1987). *Arts and Architecture of the Turks* (Trans. Ahmad Isa). Istanbul: Research Center for Islamic History, Art and Culture.
5. Hasan, Zaki Muhammad. (n.d.). *Islamic Arts*. Beirut: Dar al-Ra’id al-‘Arabi.
6. Al-Qurashi, Ahmad ibn Yahya ibn Fadl Allah al-‘Adawi. (2002). *Masalik al-Absar fi Mamalik al-Amsar*. Abu Dhabi: Al-Majma‘ al-Thaqafi.
7. Al-Qalqashandi, Ahmad ibn Ali. (n.d.). *Subh al-A‘sha*. Cairo.
8. Köprülü, Fuad. (n.d.). *The Rise of the Ottoman State*.
9. Marzuq. (n.d.). *Islamic Decorative Arts in the Ottoman Era*.
10. Al-Maghribi. (n.d.). *Asia Minor in the Middle Ages*.
11. Anonymous author. (n.d.). *Akhbar Salajika al-Rum = Mukhtasar Saljuqnama*.
12. Hassi, J. M. (1984). *The Byzantine World* (Trans. & Ed. Ra’fat Abd al-Hamid). Cairo: Dar al-Ma‘arif.